

دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر

فقرا – دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا –

أ.نوي سميحة / جامعة سطيف 01 samiha.noui@gmail.com

تاريخ الاستلام: 06 / 01 / 2017 تاريخ القبول: 08 / 05 / 2017 تاريخ النشر: 30 / 06 / 2017

ملخص	Résumé
تعتبر المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية أهم مورد خارجي تعتمد عليه الدول الأكثر فقرا خاصة منها البلدان الإفريقية وعددها الآن 33 دولة أكبر متلقي للمساعدات بمختلف أنواعها، بإعتبارها تعاني من أزمة تنمية جعلتها تتخلف عن الركب العالمي في ظل ظروف معيشية متدنية وركود إقتصادي مستمر وضعف مؤشرات التنمية البشرية وتدهور الأوضاع البيئية. ماتوصلنا إليه هو أن المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية فشلت في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا، فهي لم تفضي إلى تحقيق نمو مستدام ثم تنمية مستدامة وإقتصرت مساهمتها على تحسين التنمية البشرية وبشكل محدود . لأجل تفعيل دور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة، يجب تجاوز الإختلالات التقليدية التي تعاني منها من عدم كفاية وتجزئة وإرتباط تقديمها بالغايات السياسية للدول المانحة، بل يجب على المجتمع الدولي أن يخلق نظام إقتصادي، تجاري ومالي عالمي عادل بالموازاة مع تقديم المساعدات، بالإضافة إلى ضرورة خلق بيئة إقتصادية مستقرة و مؤسسات قوية من أجل خلق الإستثمارات التي تحقق النمو المستدام وتبني الحكم الراشد والمشاركة الشعبية بالنسبة للدول المتلقية .	L'aides au développement international et regional est Considéré comme le plus important fournisseur externes dépend du pays les plus pauvres, en particulier les pays africains, qui compte maintenant 33 pays, comme souffrant de la crise du développement en reste à la traîne du monde dans les conditions de vie est faible et la récession économique se poursuit et la faiblesse des indicateurs de développement humain et de la dégradation de l'environnement. Nous avons constaté que l'aide au développement international et régional a échoué à réaliser le développement durable dans les pays africains les plus pauvres, ils ne sont pas propices à une croissance durable et une développement durable et la contribution limitée à améliorer le développement humain et dans une mesure limitée. Et afin d'activer le rôle de l'aides au développement dans la réalisation du développement durable doivent surmonter les déséquilibres traditionnels souffrent d'une inadéquation et de la fragmentation et un lien fourni cible les pays donateurs politiques, mais la communauté internationale doit créer un système mondial économique, commercial et financier équitable vient en parallèle avec l'aide, en plus de la nécessité de créer un environnement économique stable et des institutions fortes pour stimuler les investissements qui permettent d'atteindre une croissance durable et l'adoption de la bonne gouvernance et la participation populaire pour les pays bénéficiaires.
الكلمات الدالة: التنمية المستدامة، المساعدات الدولية والإقليمية، الأهداف الإنمائية للألفية، الدول الإفريقية الأكثر فقرا.	Mots clés: développement durable, l'aide internationale et les objectifs de développement régional, les pays africains les plus pauvres .

مقدمة

منذ ظهوره، عرف مفهوم "التنمية" تطورا مستمرا، فمن التنمية بوصفها مرادفا للنمو الإقتصادي إلى التنمية البشرية ثم إلى تنمية الحريات الفردية والجماعية ومحاربة الفساد، لتستقر المفاهيم في النهاية على التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادي، الاجتماعي والبيئي، يعتبر هذا المفهوم الأكثر قبولا الآن، حيث



يتسع ليشمل قضايا التوزيع وحماية المهشمين، والتقليل من حدة التفاوت بين شعوب الدول وشرائح المجتمع في الدولة الواحدة، وعلى المستوى الإقليمي والدولي، إضافة إلى قضايا البيئة ومواردها الناضبة منها والمتجددة.

تعتبر المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية بجميع أنواعها وأشكالها أهم مورد خارجي تعتمد عليه الدول الأكثر فقرا في سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها بسبب عدم كفاية مدخراتها المحلية وصعوبة الاقتراض من السوق العالمية نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة.

تطورت فلسفة تقديم المساعدات الإنمائية بتطور مفهوم التنمية في حد ذاته فبعد أن كان الهدف الأساسي منها هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة من أجل تحقيق الدفعة القوية للنهوض بالإقتصاد، أصبح تشجيع الإنفاق الاجتماعي من أجل تحقيق التنمية البشرية هو الهدف منها، ومع ظهور مشاكل البيئة على المستوى العالمي أصبح مواجهة مشاكل التغير المناخي وتوفير السلع العمومية العالمية ضمن أجندة المانحين للمساعدات، وفي العام 2000 تبنت الأمم المتحدة "إعلان الألفية" باعتباره أجندة عالمية للقرن الحادي والعشرين من أجل بلوغ جملة من الأهداف والغايات الإنمائية، من بين أهم ما تضمنته هذه الأهداف، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة من خلال معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأكثر فقرا، ويشمل ذلك الزيادة السخية للمساعدات الإنمائية للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر، إضافة إلى التعامل على نحو شامل مع مشكلة الديون، من خلال تدابير إقليمية ودولية لجعل المديونية أكثر استدامة، وعليه فقد شكّل مطلع الألفية الثالثة تحولا جوهريا في الاهتمام بدور المساعدات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر في الدول الأكثر فقرا خاصة منها الدول الإفريقية، فبعد عدة عقود كانت فيها هذه الأخيرة أكبر متلقي المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف والصناديق العالمية والمؤسسات الدولية والبنوك الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية، بقيت الدول الوحيدة التي لم تظهر عليها علامات التقدم، رغم الرفاه العالمي التي استفادت منه جميع مناطق العالم ولوبنسب متفاوتة.

لقد أصبح الوضع في الدول الإفريقية الأكثر فقرا أو مايعرف بالبلدان الإفريقية الأقل نموا (PAMA: Les pays africains les moins avancés) يندر بالخطر بالرغم تحرك المجتمع الدولي من أجل زيادة تدفقات المساعدات إلى هذه الدول من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، رغم ذلك بقيت متخلفة عن الركب العالمي فهي لم تصل بعد إلى نصف الطريق فيما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية. مما تقدّم ومن جملة التساؤلات التي يمكن أن تثار حول موضوع المساعدات الإنمائية كنوع من التمويل الدولي الذي تعتمد عليه الدول الأكثر فقرا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، نطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهمت المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر في الدول الإفريقية الأكثر فقرا ؟

للإجابة على هذا التساؤل ومن خلال هذه الورقة البحثية نحاول الوقوف على النتائج التي حققتها المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا من خلال محورين:

المحور الأول: نتناول فيه مفهوم المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية وإرتباطها بتمويل التنمية المستدامة.

المحور الثاني: نتناول فيه النتائج التي حققتها المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية على المستوى تنمية الدول الإفريقية الفقيرة .

I. المساعدات الإنمائية وتمويل التنمية المستدامة

حظي مفهوم التعاون الدولي بأهمية قصوى على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية، هذه الأهمية ظهرت بجلاء في إطار هيئة الأمم المتحدة التي زادت من قيمته ليشمل المجالات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية، هذا المفهوم الذي أخذ في الغالب شكلا واحدا تمثل في صورة المساعدات المقدمة من الدول الغنية – المانحة – إلى الدول الفقيرة – المتلقية – والتي أصبحت فيما بعد ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها لمواصلة الجهود الإنمائية في الدول النامية خاصة الدول الفقيرة .

1.I. مفهوم المساعدات الإنمائية الدولية و الإقليمية

أستخدم مفهوم المساعدات الإنمائية الخارجية أو الدولية بمفاهيم مختلفة فبينما تميل البلدان النامية أو المتلقية للمساعدة إلى قصر المفهوم على المساعدات أو المنح الخاصة والتي لا يترتب عنها أي التزام بالوفاء بها ؛ تميل الدول المتقدمة أو الدول المانحة إلى اعتبار المفهوم يشمل جميع التدفقات المالية المتنقلة من هذه الدول إلى الدول الفقيرة، لذا سنحاول التوصل إلى مفهوم محدد.

1.1.I. تعريف المساعدات الإنمائية

هناك اختلاف في إعطاء مفهوم موحد للمساعدات الإنمائية، لذلك يمكن أن نعرف المساعدات الدولية أو الخارجية على أنها مجموعة قيمة المنح والهبات المالية والفنية والعينية وعنصر المنحة الذي لا يقل عن 25 في المائة المتضمن القروض الميسرة كافة المقدمة من قبل المصادر الرسمية للدول أو الجهات متعددة الأطراف، وتخفيف أو إلغاء لأعباء ديون البلدان النامية، بالإضافة إلى مساعدات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. بالنسبة لعنصر المنحة فيعرفه التقرير الاقتصادي العربي الموحد على أنه الفرق بين القيمة الإسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض من أقساط الفوائد التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى إنتهاء أجل السداد مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الإسمية للقرض علماً أن سعر الخصم المستخدم عند حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10، ويستخدم عنصر المنحة لبيان درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط التي تشمل فترة السداد وسعر الفائدة وبذلك يمكن تحديد عنصر المنحة بأنه الفرق بين القيمة الإسمية الأصلية للقرض والقيمة الحالية لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الأصلية¹.

2.1.I. تحليل التعريف

يمكننا تحليل هذا التعريف الذي تتبناه ورقننا البحثية على الشكل التالي:

- ✓ المساعدات الإنمائية أو المعونات الدولية تشمل ثلاث عناصر:
- أنها مساعدات، أي أنها تستهدف ولو بالتصريح فقط تقديم العون من طرف، هو المانح إلى طرف آخر هو المتلقي؛
- أنها ذات طابع تنموي بمعنى أن هدفها المعلن هو المساهمة في دعم عملية التنمية في الدول المتلقية؛
- ✓ أنها مقدمة في الغالب من جهات ذات طابع حكومي أو عام وإن قومت في نهاية المقام في جزء منها على الأقل إلى القطاع الخاص وتشمل الأشخاص المقدمة لها:
- الحكومات، وتأخذ المساعدات أو التدفقات الحكومية عدة صور تدفقات ثنائية أي من دولة أخرى في علاقة بين طرفين اثنين وتدفقات متعددة الأطراف .
- هيئات عامة وإن لم تكن ذات طابع حكومي صرف.
- المنظمات غير الهادفة للربح، وهي المنظمات غير الحكومية، أو الهيئات التطوعية والخيرية ومنظمات المجتمع المدني وسنتطرق لمختلف الجهات المانحة في المباحث القادمة.
- ✓ أن أهم ما يميز هذا النوع من التدفقات الرأسمالية أنها لا تقدم وفق المعايير السائدة وإنما بشروط تيسيرية أو تسهيلية معينة وبهذا المعنى تشمل المساعدات مكونين:
- المكون الأول، هو القروض الميسرة.
- المكون الثاني، هو التحويلات من طرف واحد لاسيما التحويلات الرسمية وتضع المنح والهبات والهدايا العامة.

✓ بالنسبة للمكون الأول وهو القروض الميسرة فهو يعتمد أيضاً على شروط محددة تتمثل في:

➤ **المدة:** إذ يتميز القرض الميسر بطول المدة والتي تتراوح بين عشر سنوات أو ثلاثين أو أكثر وينعكس هذا مباشرة على طول فترة استهلاك القرض ومن ثم آجال الأقساط المستحقة التي تكون متباعدة وقيمتها النسبية محدودة السقف بشكل عام؛

➤ **فترة السماح:** توجد فترة للسماح من حيث المبدأ وتتفاوت مدتها بين القروض المسيرة المختلفة؛

➤ **سعر الفائدة:** يكون هذا السعر عند حده الأدنى بعيداً عن ظروف وشروط السوق وحتى قد يصل إلى الصفر؛

➤ **عنصر المنحة:** وقد سبق ذكره؛

➤ **طريقة السداد:** حيث يمكن أن يتم سداد الدين من خلال طريقة الرد العيني بدلا من التحويل النقدي المباشر بمعنى أن يتم تقديم سلع وخدمات بقيمة المبالغ المستحقة ويتم ذلك في بعض الحالات من خلال عقد وتطبيق اتفاقيات التجارة والدفع بين الدول الأطراف .

أخيرا بالنسبة إلى الإحصائيات والتي سنعتمد عليها بشكل كبير في دراستنا سنأخذ إحصائيات المساعدات الإنمائية الرسمية أو العمومية (APD :Aide publique au développement) المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية (Le comité d'aide au développement :CAD) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

3.1.I. مصادر المساعدات الإنمائية

لا يفتأ هيكل المساعدات العالمية يتزايد تعقيدا مع تنامي أهمية المانحين الجدد من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والمانحين الآخرين الآخذين في الظهور لكن يمكننا إيجاز أهم مصادر المساعدة الإنمائية في مصدرين اثنين.

أ. المساعدات الثنائية

وتتمثل في المساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى، حيث تقوم الدول المتقدمة بتقديم المساعدات في شكل قروض ميسرة ومنح ومساعدات مالية وعينية إلى العديد من الدول النامية بمستويات ونسب متفاوتة بموجب إتفاقية ثنائية، خاصة وأنّ الدول النامية قد لا يتاح لها الإقتراض وفقا للشروط التجارية السائدة في السوق الدولية ومن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية². وما يعاب على هذه المساعدات إرتباطها بالاعتبارات السياسية والأمنية والعسكرية .

ب. المساعدات الإنمائية متعددة الأطراف

تتمثل في المساعدات والقروض الميسرة التي تقدمها المؤسسات متعددة الأطراف الإقليمية والدولية للدول النامية، من هذه المؤسسات نجد البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك الإقليمية للتنمية ... إلخ . وبعبارة أخرى المساعدات الثنائية التي يزداد إرتباطها بالاعتبارات السياسية، يزداد إرتباط الأنشطة التمويلية للمؤسسات المتعددة الأطراف بالاعتبارات الاقتصادية فهي أكثر قدرة على تحليل البيئة الاستثمارية في الدول المتلقية للمساعدات، يضاف إلى المزايا السابقة ما تتميز به مشروعات المؤسسات متعددة الأطراف من سرعة التنفيذ وقلة التكاليف الإدارية مقارنة للمساعدات الثنائية .

4.1.I. أساليب تقديم المساعدات الإنمائية

تستخدم الدول والمؤسسات المانحة للمساعدات الإنمائية ثلاث أساليب عند تخصص المساعدات تتمثل كالآتي:

أ. تقديم المساعدات بطريقة آلية

ويتم هذا الأسلوب على الأخذ بعين الإعتبار احتياجات الدول المتلقية وقد شاع هذا الأسلوب في عقد السبعينيات من القرن العشرين وهو لا يحقق بصورة دائمة الاستخدام الأمثل للمساعدة الإنمائية المقدمة .

ب. منح المساعدات بطريقة مشروطة

ويستخدم هذا الأسلوب في ظل وجود برنامج تنموي في الدولة المستفيدة وقد ساد استخدام هذا الأسلوب في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وذلك لعدم توفر دوافع جادة في الكثير من الأحيان لدى بعض الحكومات المتلقية وإن كان هذا النمط من المساعدات يوفر الفرصة للدول المانحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة.

ج. منح المساعدات بطريقة إنتقائية

يستخدم هذا الأسلوب في الوقت الحاضر بعد القيام بدراسات متكاملة لرفع كفاءة استخدام المساعدات، وإن كان هذا الأسلوب يتسم بصعوبة وضع أولويات سياسات التنمية للدول المستفيدة من المساعدات، علاوة على التخلي جزئيا عن مبدأ الإحتياج والتركيز على مبدأ الجدارة عند تقديم الدعم وهو ما يخالف المبدأ العام من المساعدة³.

2.I. أنواع المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية

تتضمن قاعدة البيانات الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي تصنيف للمساعدات حسب نوعها، إلى مساعدات للمشاريع والبرامج – مساعدات مالية –

المساعدات الفنية المساعدات الغذائية لأغراض إنمائية والطوارئ، التخفيف من عبء الديون، ويمكن إضافة المساعدات من أجل التجارة التي كثرت النقاشات حولها، وسنحاول التطرق إلى أنواع المساعدات الإنمائية كلا على حدى.

1.2.I. المساعدات المالية

تتمثل المساعدات المالية في المنح والقروض الميسرة والموجهة في شكل أغلفة مالية لميزانيات الدول المتلقية ويمكن التمييز بين نوعين من المساعدات المالية :

أ. مساعدات برامج: والتي توجه لتمويل البرامج مثل برامج التعليم، الصحة... إلخ.

ب. مساعدات مشاريع: والتي تقدم لتمويل مشاريع بحد ذاتها.

على مر الزمن تناقصت حصة مساعدات المشاريع و البرامج التي تقوم بتدعيم الميزانية لسد إحتياجات التمويل العام من إجمالي المساعدات المقدمة من المساعدات المالية، فخلال التسعينات كان الانخفاض في نصيب الفرد من هذا النوع من المساعدات كبيرا ولم يسترجع مكانته بعد ذلك⁴، كما أنّ تخصيص المساعدات الإنمائية لتمويل المشاريع يكون أكثر منه لتمويل البرامج على اعتبار أن المشاريع تفيد أكثر الدول المانحة في الاستفادة من توطيد شركاتها والعمل على ترسيخ الرأسمالية بشكل جيد.

2.2.I. المساعدات الفنية

وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي يقصد بالتعاون الفني، الدراية التي تقدمها البلدان المانحة إلى البلدان المتلقية من خلال توفير العاملين وبرامج التدريب والبحث والصحة وتحمل التكاليف المترتبة على ذلك ويشمل هذا التعاون توفير الخبراء مباشرة من البلدان المانحة وبرامج المنح التعليمية وغيرها من أشكال المساهمة في رأس المال البشري للسكان المحليين وبالتالي تعتبر المساعدة الفنية شكلا من أشكال المساعدة، التي تركز على تقديم المعلومات والخدمات، وتميز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي بين المساعدات الفنية التي تهدف أساسا إلى زيادة مخزون رأسمال البشرى في البلدان النامية والمساعدة الفنية المتصلة بالإستثمار الذي يؤمن الدراية بهدف زيادة مخزون رأسمال المادي في البلد المتلقي⁵.

3.2.I. المساعدات الغذائية

حسب تقرير المنظمة العالمية للأغذية فإنّ المساعدات الغذائية هي المصدر الدولي للمواد المقدمة بشروط ميسرة على شكل أغذية أو لتوفير أغذية⁶. ويعرف "فوبران voubran" المساعدات الغذائية على أنّها جميع التدخلات الداعمة للأغذية والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للفقراء في الأجلين القصير والطويل سواء تم تمويلها عن طريق المواد الدولية والقطرية العامة والخاصة⁷.

4.2.I. تخفيف أعباء الديون

أدى إنهيار أسعار السلع الأولية في بدايات الثمانينيات من القرن الماضي إلى انخفاض قيمة الصادرات، في حين أدى إرتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكلفة الواردات. وعليه، لجأت تلك الحكومات إلى تعويض الخلل الناتج عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات من خلال زيادة معدلات الإقتراض أصبحت المديونية أزمة حقيقية تعيق التنمية في الدول خاصة الفقيرة التي أصبحت خدمة الديون تثقل كاهلها، لذا أنشأت الجهات المانحة آليات لتخفيف أعباء ديون الدول المثقلة بالديون وإدخالها ضمن بنود مساعدات التنمية التي تتضمنها المساعدات الإنمائية.

5.2.I. المساعدات من أجل التجارة

تتمثل المساعدات من أجل في التسهيلات التي تقدمها الدول الغنية إلى الدول النامية من أجل الإدماج في نظام التجارة العالمي متعدد الأطراف، مثل فتح وتوسيع أسواق السلع من البلدان النامية والتي تمكن هذه البلدان من زيادة صادراتها إلى الدول المتقدمة أو تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف عبء الضرائب أو تثبيت أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخام والمنتجات الزراعية⁸. هذا النوع من المساعدات ظهر أكثر في الآونة الأخيرة وتبنته الدول المتقدمة من أجل إدماج الدول الفقيرة في النظام التجاري العالمي.

3.I. أهم الفلسفات الجديدة في تطور المساعدات الإنمائية

تأثرت تدفقات المساعدات الإنمائية إلى الدول النامية بعدة فلسفات من طرف الجهات المانحة، حسب التحولات الإقتصادية والغايات السياسية. وقد سيطرت في الآونة الأخيرة فلسفات تختلف حسب كل جهة

فنجذ المساعدات الأوربية تركز على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في حين تتجه جهات أخرى إلى الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الإرهاب والصراعات العرقية. وسنحاول تلخيص مختلف الفلسفات الجديدة في الجدول التالي:

جدول رقم (01): التطور التاريخي للمساعدات الإنمائية

العشرية	المؤسسات المانحة	إيديولوجية المانحين	أهداف المانحين	نوعية المساعدات
1940	مخطط مارشال	التخطيط (البنك العالمي)	إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية	مساعدات البرامج
1950	الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي	معاداة الشيوعية مع إعطاء دور للدولة	تحريك التنمية المجتمعية	المساعدات الغذائية ومساعدات البرامج
1960	برامج المؤسسات الثنائية وبنوك التنمية الإقليمية	تشجيع الدولة من أجل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية	تشجيع القطاع الإنتاجي والثورة الزراعية والبنية التحتية	المانحين الثنائيين يتجهون إلى تمويل الميزانية والمانحين متعددين الأطراف يتجهون إلى مساعدة المشاريع
1970	مؤسسات متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والجهات المانحة العربية)	تشجيع الدولة من أجل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والحاجات الأساسية (التعلم، الصحة...)	القضاء على الفقر وتنمية الزراعة والحاجات الأساسية	المساعدات الغذائية
1980	اتفاق آراء واشنطن المنظمات غير الحكومية	التصحيح الهيكلي	الإصلاحات الماكرواقتصادية وتحرير الأسواق	المساعدات المالية وتخفيف الديون
1990	المؤسسات الأوربية	الفقر، الحوكمة، البيئة، المساواة بين الجنسين	العودة إلى دور الدولة	الاتجاه نحو الدعم القطاعي في نهاية العقد
2000	زيادة وكالات المساعدات الثنائية والمساعدات الخاصة	مواءمة السياسات والتركيز على تنفيذ أوراق تخفيض الفقر	الأهداف الإنمائية والصحة العالمية والأمن والحوكمة	القطاعات الإنتاجية

Source: Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, le développement économiques ,en Afrique,(doublement de l'aide :assurer la grand poussée),Genève,2006,p11.

بالنسبة للألفية الثالثة (2000-2010) فقد تعددت الجهات المانحة وتم تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والتركيز على القضاء على الفقر وحماية البيئة، مشاكل تغير المناخ وتوفير السلع الدولية العامة. التركيز أكثر على تحقيق الأهداف الإنمائية واتجهت الجهات المانحة إلى المساعدات الفنية والاجتماعية بشكل كبير .

4.I أهم الجهات المانحة و دوافع منحها للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية

1.4.I أهم الجهات المانحة

مع بزوغ الألفية الجديدة دخلت صناعة التنمية عهداً جديداً، حيث أصبحت التنمية صناعة لها عناصر محددة وآليات مضبوطة، يعمل في إطارها العديد من أصحاب المصالح. ولعل من أبرز هؤلاء هيئات ووكالات ومنظمات التنمية الدولية والإقليمية التي تشترك مع مجموعات من الدول النامية في علاقات شراكة وتعاون من أجل التنمية و أصبح مجال المساعدات الإنمائية أيضاً، صناعة في حد ذاته تتشارك فيها مجموعة كبيرة من الجهات المانحة التي ما فتأت تتزايد من ثنائية ومتعددة الأطراف رسمية وغير رسمية و المتمثلة في:

- أ. المؤسسات المالية: والمتمثلة في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي و البنوك الإقليمية ودون الإقليمية.
ب. المنظمات الحكومية: منظمة الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، الجماعة الأوروبية.
ج. منظمات المجتمع المدني: والمتمثلة في المنظمات غير الحكومية و المؤسسات الخيرية.
I.2.4. أهداف المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قدمت مبالغ ضخمة كمساعدات للتنمية في الدول الفقيرة هدفها الظاهر هو تعزيز النمو وتحقيق التنمية بهذه الدول، لكن وبتتبعنا مسيرة تقديم المساعدات نجد لها أهداف أخرى غير معلنة ودوافع تفيد الدول المانحة أكثر مما تفيد الدول المتلقية.

I.2.4.1. الأهداف الاقتصادية

تتمثل الدوافع الاقتصادية لتقديم المساعدات الإنمائية للدول الفقيرة في عدة دوافع أهمها:

أ. مساعدة الدول المانحة على خلق أسواق داخل الدول النامية وتصريف فوائضها

يجادل البعض في أن المساعدات الإنمائية المقدمة للبلاد النامية تحقق مصالح اقتصادية للبلاد المانحة، إذا أنها تؤدي إلى زيادة الطلب على سلع وخدمات البلاد المتقدمة مما يترتب زيادة دخول شعوب هذه البلاد وبالتالي تزداد صادراتها وينتعث اقتصادها⁹.

كما يرى لودج (Llodg 2000) أن المساعدات تكون مشروطة بالاستيراد من الدول المانحة وزيادة التجارة الدولية وفتح أسواق الدول النامية أمام الدول بهدف تدعيم العلاقات السياسية التي هي أساس منح المساعدات الإنمائية¹⁰.

ب. نشر مبادئ اقتصاد السوق

لقد وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور في الثمانينيات من القرن العشرين أصبحت قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتوزيعه إلى درجة كبيرة جداً، لكن برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد، وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان (يعيش في الدول المتقدمة حوالى مليار نسمة مقابل خمسة مليارات تعيش في الدول النامية، ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية، مما أدى لبروز أزمت فيض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة وتفاقم انعكاساتها على الدول المتطورة في حال عدم حلها، فتم أخذ هذه المسألة بالإعتبار عند تصميم برامج التكيف الهيكلي التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها، مثل فتح أسواق الدول النامية وحرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية ... الخ إلى ضمان استمرار نمط التقسيم الدولي للعمل، والذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية، وذلك لضمان استمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقاً لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى الكوني.

ج. الأهداف السياسية

إن الاعتبارات السياسية والعسكرية تلعب دوراً كبيراً في تقديم المساعدات الإنمائية الإقليمية والدولية، فمثلاً ذهبت مساعدات فرنسا كلها تقريباً إلى مستعمراتها السابقة كما قدمت المملكة البريطانية مساعداتها حصراً إلى البلدان الأكثر فقراً من أعضاء الكومنولث البريطاني، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ذهبت مساعداتها إلى البلدان الموالية لها¹¹. حتى الاتحاد السوفياتي كان يقدم مساعداته المالية والفنية إلى إقتصاديات التخطيط المركزي. وغالباً ما يكون تقديم المساعدات من الدول النامية مقيداً بشروط سياسية أو عسكرية، مثل الدخول في أحلاف، إقامة قواعد عسكرية، أو إتباع سياسية خارجية موالية لها وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل الكثير من البلدان النامية ترفض هذه المساعدات رغم حاجتها إليها.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، استمرت الدوافع السياسية للمانحين حيث ارتبطت المساعدات بدعم أنظمة الحكم الصديقة والمالية واستخدام التهديد بوقف المساعدات لإجبار الدول على سياسة محددة أو منعها، مثل إيقاف المساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان بسبب نشاطها النووي، ثم تم استئنافها هذه المساعدات بل وزيادتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ات المتحدة الأمريكية في التصويت في هيئة الأمم المتحدة.

من أكثر الأمور اللافتة للانتباه في تخصيص المساعدات أن العراق بوقوعها تحت وطية الاحتلال الأمريكي صادرت في نفس الوقت من أكثر الدول المتلقية لمساعدات التنمية من الولايات المتحدة الأمريكية ومن غيرها من الدول المانحة، وهذه مفارقة كبيرة. إرتفع حجم المساعدات الرسمية التي تتلقاها

العراق من 116 ألف دولار أمريكي في العام 2002 إلى 4 مليون و658 ألف دولار أمريكي في العام 2004، بما يوازي أربعين ضعف ما كانت عليه خلال عامين فقط، و50 في المائة من هذه الزيادة مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها¹².

د. الأهداف الإنسانية

على الرغم من أنّ أهداف المساعدات الإنمائية القائمة على المصالح من وراء تقديمها للدول النامية، فإننا لا نستطيع أن نجرده هذه الأخيرة من النزعة الإنسانية في تقديم مثل هذه المساعدات. فهناك من يرى في الدول المتقدمة أنّ تقديم المساعدات واجب لإعتبارات إنسانية تتمثل في:

- من حق الدول الفقيرة الاستفادة والمشاركة في ثروات العالم؛
- إعتبار قضية التنمية كلاً لا يتجزأ، فلا يجوز أن ينقسم العالم إلى عالمي غني وفقير؛
- إعتبار حالة العوز والجوع في الدول الفقيرة كظاهرة منطقية لسوء توزيع الموارد والدخل على المستوى العالمي؛
- الدول الغنية هي المسؤولة عن تدهور أوضاع البلدان الفقيرة، وعليها تحمل مسؤوليتها فالمساعدات ليست صدقة بل هي تعويض مستحق.

I. 5. الانتقادات الموجهة للمساعدات الإنمائية

لقد كانت المساعدات الإنمائية محل إنتقادات الكثير من الإقتصاديين والمفكرين، بإعتبار لم تركز على هدفها الأساسي وهو مساعدة الدول الفقيرة من أجل التخلص من الفقر، بل كان إتجاهها نحو توطيد أهداف سياسات الدول المانحة الإقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية وهذا ما انعكس سلباً على بنيتها.

I. 1.5. عدم الكفاية

رغم التعهدات التي التزمت بها البلدان المانحة ورغم أنّ قيمة 0.7 في المائة من الناتج الداخلي الصافي (PIB: produit intérieur brut) يعتبر مبلغاً صغيراً، إلا أنّ المساعدات لم تصل أبداً إلى هذا الهدف، و بقيت كل تلك التعهدات حبرا على ورق.

أ. المساعدات مجزأة وغير كافية

هناك نقاشات حادة تدور حول ما مدى كفاية المعونات خاصة بعد تسطير جدول زمني لبلوغ الأهداف الإنمائية ومنذ ظهور فكرة الوصول على نسبة 0.7 في المائة من إجمالي الناتج القومي لم يكن هناك أي نقص أو عدم القدرة بل الوفاء بهذا الالتزام لكن المشكلة تكمن في إعتبار الدول الغنية في التقصير في دعم وعودها وأقوالها بأفعال والتزام فعلي، حيث وحسب الدراسات فإنه بوصول إلى النسبة المحددة سيكون الوصول إلى الأهداف الإنمائية أمراً محققاً.

ب. تحول التدفقات المالية إلى أشكال أخرى

لقد أصبحت فجوة الإنجاز فيما يتعلق الوفاء بالالتزامات الخاصة بدعم خطة التنمية المنبثقة عن الأهداف الإنمائية للألفية أكثر عمقا بفعل الدعوات المنادية بتقديم مساعدات إضافية لأفقر البلدان، بهدف معالجة مشكلات الأمن الغذائي وتغير المناخ. في الوقت نفسه، حلت محل تدفقات المساعدات في بلدان كثيرة تدفقات موارد أخرى من بينها الإستثمار الأجنبي وتحويلات العمال، وفجوات الإنجاز فيما يختص بالترامات المساعدات على أشدها بالنسبة لإفريقيا¹³.

هذه الاتجاهات تثير التساؤلات فيما يخص ليس فقط كفاءة المساعدات بل فيما يخص أيضا بما إذا كانت المساعدات المقدمة تناسب تناسبا كافيا مع الإحتياجات التمويلية الإنمائية للبلدان الأشد فقرا.

I. 2.5. المساعدات الإنمائية مقيدة

وفقا لهذا المعيار تعتبر المساعدات المقيدة محدودة المفعول، وتكون المساعدات مقيدة كما لو اشترطت الدول المانحة على الدول المستفيدة إنفاقها لهذه المساعدات على شراء خدمات و سلع منها، مما يضطر البلدان المتلقية إلى الخسارة فمثلا يمكن لهذه الدول أن تحرم من فرصة الحصول على خدمات أو سلع من بلدان أخرى وبأقل الأسعار. كما يمكن أن تزيد المساعدات المقيدة تكاليف مشاريع التنمية بنحو 30 في المائة ففي الفترة 1962-1987 كانت تكلفة استيراد منتجات الحديد والصلب لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبورندي ورواندا من بلجيكا أعلى بنحو 23.7 في المائة¹⁴، وهي من البلدان الأكثر فقرا في العالم. كما أنّ التقييد يجعل الدول المتلقية تقبل بمشاريع قد لا تتلاءم وإحتياجاتها التنموية المحلية وتكون المساعدات مقيدة أكثر في حالة مساعدات المشاريع¹⁵.

I. 3.5. عدم التنبؤ بالمساعدات الإنمائية

في دراسة أجراها Jan walliser Oyo Calos Sen تأثير عدم التنبؤ بالمساعدات الإنمائية على فعاليتها، أثبتت الدراسة بأن مقدار صرف المساعدات يختلف كثيرا عن المبالغ المتوقعة ولأن معظم المستفيدين من المساعدات هم من البلدان الفقيرة التي لا يمكنها الاقتراض من أسواق رأسمال عندما تقل المساعدات ونتيجة لذلك، فإن الحكومات المتلقية تضطر لتعديل خطط الإنفاق في المدى القصير وبالتالي يؤثر هذا على سياسات الإقتصاد الكلي ومعدلات النمو ويؤثر على برامج الصحة والتعليم... وخفض الاستثمارات. كما أن طول فترات تدفقات المساعدات يؤدي إلى إضعاف الجهود في مال تعبئة الإيرادات المحلية مما ينجم عليه فجوات كبيرة في التمويل العام عند إلغاء أو توقف المساعدات. حسب مجموعة البيانات التي اعتمدها الباحثان خلال الفترة 1990-2005 إنحرف متوسط مدفوعات المساعدات السنوية في إفريقيا جنوب الصحراء بنحو 30 في المائة من عدم التوقع¹⁶.

I. 4.5. المشروطة

طرح فكرة المشروطة أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر ما يعرف باسم الجيل الأول للمشروطة. ومع بداية التسعينيات ظهر الجيل الثاني للمشروطة حيث بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية، والمؤسسات المالية النقدية ممارسة «المشروطة السياسية». ترتب عن تزايد دور المؤسسات المالية الدولية في إدارة شؤون الإقتصاد العالمي، وزادت معه ما يسمى بتنسيق المشروطة الدولية حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب أي حكومة أو أي دولة عضو شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي المختلفة سواء الرسمية الجماعية أو الثنائية أو البنوك التجارية، فيما يمكن أن يطلق عليه شهادة الجدارة الإنتمانية الدولية. أعقب هذا نشوء ما يسمى بالمشروطة المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث أصبح الحصول على موارد من إحدى المؤسسات يتوقف على تطبيق شروط المنظمة الأخرى، وهذا بالرغم من مبدأ كل من المؤسسات القائم على أنه لا ارتباط تبادلي لشروط كل منهما أي عدم ربط شروط أحد المنظمين لمنح قروض بشروط المنظمة الأخرى¹⁷.

II. دور المساعدات الإنمائية في تنمية الدول الإفريقية الأكثر فقرا

منذ سنة 1960 تم تقديم نحو 580 مليار دولار إلى الدول الإفريقية الفقيرة¹⁸، أي أضعاف المبلغ المقدم في إطار مشروع مارشال للدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، ويكون المبلغ أكثر إذا ما أضيف له المساعدات من طرف الدول المانحة الجديدة خارج لجنة المساعدة الإنمائية (CAD)، والتي أصبحت تأخذ دورا مهما. والسؤال المطروح هو هل استخدمت كل المبالغ في تحقيق التنمية وضمان إستدامتها؟

II. 1. تدفق المساعدات إلى الدول الإفريقية الأكثر فقرا

رأينا سابقا بأن تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية تحكمها دوافع سياسية واقتصادية، بعيدة عن مبدأ الحاجة، كما أن القيمة المتدفقة ليست في المستوى المطلوب فهل يمكننا إسقاط هذه النتيجة على التدفقات التي تصل الدول الإفريقية الأكثر فقرا أو ما يعرف بالبلدان الإفريقية الأقل نموا (PAMA)؟

II. 1.1. قيمة المساعدات الإنمائية المقدمة

لطالما كانت (PAMA) أكبر متلقي للمساعدات الإنمائية الرسمية وغير الرسمية الدولية والإقليمية لكن التقييم الإحصائي وحده غير كافي للتقييم الفعلي لهذه المساعدات.

أ. الدول الإفريقية الأكثر فقرا أكبر متلقي لمساعدات القارة الإفريقية

يمثل إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة إلى (PAMA) من البلدان المانحة الكتلة الأساسية من التدفقات المالية للقارة الإفريقية، التي تم الإبلاغ عنها حسب بيانات الجدول المبين أسفله.

الجدول رقم (02): حصة بلدان (PAMA) من المساعدات الإنمائية المتدفقة للقارة الإفريقية (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
دول إفريقيا جنوب الصحراء (المتضمنة (PAMA))	13.5	14.3	19.2	24.6 (أ)	26.2	31.6 (ب)
إفريقيا	15.7	16.7	21.5	26.8	29.1	غير متاح

Source : L'organisation de coopération et développement économique, financer le Développement aide publique et autre flux , raport 2007,p26.

- (أ) النتيجة الخاصة بسنة 2003 منها 4.5 مليار دولار متعلقة بتخفيف ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية.
 - (ب) النتيجة الخاصة بسنة 2005 منها 5 مليار دولار منها متعلقة بتخفيف ديون نيجيريا.
- من خلال الجدول نلاحظ أنّ منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تستحوذ على معظم تدفقات المساعدات الإنمائية للقارة الإفريقية، لكن من خلال نفس الجدول نجد أن هذه التدفقات تتمثل في تخفيف أعباء ديون جمهورية الكونغو الديمقراطية للعام 2003. أما العام 2005 فالزيادة كانت تمثل تخفيف ديون بلد لا يدخل ضمن (PAMA) وهو نيجيريا. كما تعتبر نسبة المساعدات مقارنة بالتدفقات الأخرى المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات أكبر نسبة من المساعدات الإنمائية، والجدول رقم (03) يبين تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية للفترة (2000-2004).

الجدول رقم (03): تحويلات العمال المهاجرين إلى بلدانهم في (PAMA) للفترة (2000-2004) (مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	النسبة من (PIB) (%)
الدول الإفريقية الفقيرة	4935	4746	5159	6762	7696	1.5

Source : L'organisation de coopération et développement économique, financer le Développement aide publique et autre flux ,op.cit ,p40

من خلال الجدول (03) نجد أنّ مثلت تحويلات المهاجرين الأفارقة إلى بلدانهم الأصلية حوالي 1.5 في المائة من التدفقات في الفترة الممتدة مابين (2000-2004) ، وهذا يدل على ضعف هذا المورد رغم أهميته.

ب. قياس القيمة الحقيقية للمساعدات

هناك عدة أسباب تجعل القيمة الحقيقية للمساعدات الإنمائية التي تصل إلى البلدان المتلقية غير تلك المعلن عنها، ويمكننا تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

- الاختلاف بين الأشكال المختلفة للمساعدات الإنمائية المتفاوتة بين الهبات التي تشكل جزءا صغيرا إلى القروض الميسرة، حيث نجد أن نسبة 25 في المائة متضمنة في القرض أي أن الهبة مشروطة بالاقتراض ومقترنة به؛

- البيانات المتوفرة هي بيانات المساعدات الرسمية (APD) فقط والمقدمة من طرف لجنة المساعدة (CAD) والتي لا يمكن التحقق من مصداقيتها من طرف المستفيدين نظرا لكثرة النفقات المتعلقة بوصولها؛

- المساعدة الإنمائية للدول الإفريقية عرفت إرتفاعا أثناء الحرب الباردة محاولة من كلا المعسكرين لربحها كسوق جديد، لكن مع نهاية الحرب إنخفضت المساعدات لتعود للإرتفاع مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، ومعظم هذا الإرتفاع يعود للمساعدات متعددة الأطراف المقدمة من طرف مؤسستي بروتون وودز والبنوك الإقليمية في إطار مبادرتي تخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون (PPTE) ومبادرة

إلغاء الديون المتعددة الأطراف (MDRI) واللذان لا تشكلان إضافة للمساعدات في حالة إدراجهما كنوع متضمن للمساعدات؛

- إن المبالغ المتدفقة لآسيا الفترة الممتدة (1960-2004) أكثر بـ 40 مليار دولار من الدول الإفريقية، كما أنّ هناك إختلالات كبيرة إذا ما قمنا بقياس المساعدات بالنسبة للدخل.

الجدول رقم (04): نسبة المساعدات الإنمائية من الناتج الداخلي الخام (PIB) في الدول الإفريقية الفقيرة للفترة (1970-2004)

الفترة	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2004-2000
PIB %	%2.8	%4.7	%5.5	%4.8

Source : Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, le développement économiques en Afrique, op.cit, p20.

ملاحظة: يعود الإرتفاع في النسبة في سنوات التسعينات حيث بلغت 5.5 في المائة إلى تخفيف الديون في إطار مبادرة تخفيف أعباء البلدان المثقلة بالديون (PPTE). من خلال الجدول نجد أنّ المساعدات المقدمة الى الدول الإفريقية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة مقارنة بدخل هذه الدول .

ج. المساعدات الإنمائية ونسبة الوصول إلى 0.2 % من (PIB)

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى (PMA) لم ترتفع إلا بقدر متواضع منذ عام 2005 وفي عام 2008، تلقت هذه حوالي 30 في المائة من الزيادة في (APD) العالمية؛ حيث كان مجموع (APD) المقدمة إلى (PMA)، بأسعار عام 2004، أعلى بنحو 8 ملايين دولار فقط عن الفترة (2005 - 2004)، ولا تتوافر بيانات بشأن خطط المانحين فيما يتعلق بنفقات (APD) لعامي 2009 و 2010، ومع ذلك لا تزال هناك ثغرة مقدارها 17.4 مليون دولار بأسعار عام 2004، ومبلغ 20.6 مليون دولار بأسعار عام 2008 بين تنفيذ الالتزام في عام 2008 وبين الغاية المستهدفة في غلنغلز (اسكتلندا) . والنقص في تدفقات (APD) إلى (PMA) مسؤول عن نسبة 60 في المائة من النقص في الانجاز في عام 2008، وفي الالتزامات العالمية المحددة لعام 2010¹⁹.

2.1.II. التوزيع الجغرافي للمساعدات

يمكننا إبراز التوزيع الجغرافي للمساعدات المقدمة من الدول المتقدمة و المتمثلة في لجنة (CAD) خلال العام 2009 من خلال أرقام الجدول التالي:

جدول رقم (05): الدول الأكثر استفادة من المساعدات الإنمائية في القارة الإفريقية العام 2011.

البلد	القيمة (مليون دولار أمريكي)	النسبة (%)
إثيوبيا	3820	8
تنزانيا	2934	6
كوتيفوار	2366	5
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2354	5
السودان	2289	5
موزامبيق	2013	4
أوغندا	1786	4
كينيا	1778	4
نيجيريا	1659	3
غانا	1583	3
متلقون آخرون	25028	53
مجموع القارة الإفريقية	47609	100

Source :OCDE, ODA to africa (summary),Paris.2009,sited'internet (date de visite : 05/03/2012).
http://www.oecd.org/dataoecd/40/27/42139250.pdf

من خلال أرقام الجدول رقم (05)، نلاحظ أن التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية غير عادل، فبالرغم من الفقر الذي تعيشه (PAMA) إلا أن الدوافع السياسية والاقتصادية والثقافية مازالت تحكم تخصيص المساعدات الإنمائية وهذا ما يفسر تركيز حوالي 50 في المائة من المساعدات في عشر دول فقط. بالنسبة لـ (PAMA)، فإن هناك ستة دول فقط ضمن الدول العشر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء فبلدان مثل نيجيريا وغانا وكوديفوار وكينيا... لا تدخل ضمن الدول الإفريقية الأكثر فقرا في العالم ورغم ذلك فهي تصدر القائمة بدلا من بلدان أخرى مثل سيراليون تشاد وغينيا ولوسوتو...

هذا على مستوى القارة الإفريقية ككل، وإذا ما أخذنا الدول التابعة لـ (PAMA) نجد أن هناك أيضا تفاوتاً، حيث أن الدول المتلقية والمتمثلة في إثيوبيا، تنزانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان وموزامبيق تستحوذ على 33 في المائة من المساعدات المقدمة إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في حين تبقى (PAMA) الأخرى تتقاسم نسبة 50 في المائة مع المتلقون من مختلف القارة الإفريقية.

3.1.II. التوزيع القطاعي للمساعدات

ذهب تركيز المساعدات إلى القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وإمدادات المياه...، وهذا على حساب الهدف الأساسي من المساعدات وهو تعزيز النمو، والمشكلة تكمن في إحتواء المساعدة الاجتماعية على نسبة كبيرة من المساعدات الفنية أو التقنية والتي تكون في الغالب مكلفة بالنسبة للدول المتلقية ومفيدة أكثر للدول المانحة (تزيد نفقات التجهيز والتدريب.. بالرغم من أهمية المساعدة الاجتماعية، فإن زيادتها على حساب قطاعات الإنتاج في الزراعة والصناعة والبنية التحتية اللازمة للنهوض بالإقتصاد تجعل من إستدامة المساعدات غير واردة، بإعتبار أن هذه الأخيرة تعني التخلي تدريجيا عن المساعدات فور تحقيق النمو المستمر والمؤسسات القوية، ثم التنمية المستدامة. الجدول التالي يبين التوزيع القطاعي لـ (APD) العام 2009.

الجدول رقم (06): التوزيع القطاعي للمساعدات الإنمائية (PAMA) العام 2011

القطاع	النسبة (%)
القطاعات الاجتماعية	42
القطاعات الاقتصادية	18
القطاعات الإنتاجية	09
قطاعات متعددة	05
برامج المساعدة العامة	12
تخفيف الديون	04
المساعدة الإنسانية	08
قطاعات أخرى	01

Source : OCDE, ODA to africa (summary), op.cit ,sited' internet (date de visite : 05/03/2012)
http://www.oecd.org/dataoecd/40/27/42139250.pdf

2.II. ضعف بنية المساعدات المقدمة للدول الإفريقية الأكثر فقرا

يظهر ضعف بنية المساعدات الإنمائية جليا في (PAMA). ويمكننا الوقوف على هذا الضعف من خلال التطرق إلى حقيقة المبادئ التي جاء بها إعلان باريس فيما يخص فعالية المساعدات باعتبارها أهم النقائص التي تعاني منها (APD) الموجهة إلى الدول الإفريقية.

أ. الملكية

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية التي تعترض تحسين فعالية (APD) في إستمرار الثغرة بين الفكرة المثلى المتعلقة بملكية البلد المستفيد القوية لـ (APD) وبين الواقع. وفي عينة البلدان المستفيدة التي شملها الاستقصاء الذي أجرته منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) في العام 2008، كانت أقل من ربع البلدان هي التي لديها استراتيجيات للتنمية الوطنية تعد استراتيجيات تشكل أساسا لتنفيذها وفعالا لبرمجة المساعدات. وغالبا ما لا يوجد على وجه الخصوص، إلا إرتباط ضعيف بين الميزانيات الوطنية واستراتيجيات التنمية الوطنية، خاصة في دول (PAMA) ويتعين على هذه البلدان أن تجسد أهدافها الإنمائية في الميزانيات الوطنية وينبغي أن تزيد من مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين، من قبيل

المجتمع المدني والقطاع الخاص، في تخطيط وتنفيذ ورصد الأنشطة الإنمائية. وفي الوقت نفسه، يتعين على المانحين أن يكونوا أكثر مرونة في إقرار أولويات السياسات لكل بلد مستفيد عند تخصيص (APD).

ب. التجزئة

تفاقت بالنسبة لبلدان (PAMA) صعوبات إدارة المساعدات الإنمائية نتيجة لتزايد الجهات المانحة بشكل مفراط. خاصة خارج (CAD) وقد نتجت هذه التجزئة عن نمو المساعدة الثنائية والتمويل القطاعي والجهات المانحة غير التقليدية. وأثبتت دراسة أجريت على 30 دولة إفريقية باعتبارها أكبر متلقي للمساعدات أن هناك علاقة سلبية بين تجزئة المساعدات والتغيرات في نوعية الجهاز البيروقراطي²⁰. وبالتالي زيادة التكاليف وانخفاض فعالية المساعدات.

ج. القدرة على التنبؤ بتدفقات المساعدات

تعد بعض عناصر المساعدات، من قبيل المساعدة الإنسانية وتخفيف أعباء الديون والتي تعتمد عليها دول (PAMA) بشكل دائم، نظرا للفقر الذي تعيشه والكوارث الطبيعية عناصر غير مستقرة بطبيعتها، بل حتى المساعدة الإنمائية الأطول أجلا غالبا ما يثبت أنها متقلبة حيث لا يزود كل بلد من البلدان المستفيدة على الدوام بمعلومات منتظمة وفي حينها عن مقدار المساعدة التي يمكن أن يتوقع الحصول عليها في المستقبل أو الشكل الذي قد تأخذه، خاصة وأن دور (PAMA) السياسي بدأ في الانخفاض بظهور خطوط أخرى كالعراق وأفغانستان... قد تغض نظر الجهات المانحة عن هذه الدول.

د. تنسيق المساعدات الإنمائية

خلص إستقصاء عام 2008 إلى أن قدرا من التقدم قد تحقق في تنسيق الأنشطة بين شركاء التنمية، وخاصة فيما يتعلق بالتدابير المشتركة وآليات التمويل. وقد تحسن على وجه الخصوص تنسيق التعاون التقني وجاوز بالفعل الغاية القائمة المحددة لعام 2010 ومع ذلك، يلزم تحقيق تقدم أسرع لتلبية الغاية المحددة في إعلان باريس.

هـ. المواعمة

يتعين من أجل تلبية الغايات المناظرة في إعلان باريس، أن يبذل المانحون مزيدا من الجهود لاستخدام أنظمة البلدان المستفيدة لإدارة المساعدات المقدمة منهم، بما في ذلك اتخاذ إجراءات تشجع الموظفين الميدانيين على القيام بذلك خاصة وأن دول (PAMA) تفتقد للمهارات البشرية والقدرات الإحصائية.

و. عدم تقييد المساعدات بشروط

رغم إحراز تقدم كبير في عدم ربط المساعدات بشروط إلا أن الشروط مازالت قائمة ومتغلغلة عبر طرق مختلفة، فالمشروطية السياسية لازالت الأساس الذي يعتمد عليه المانحون في تخصيص المساعدات لـ (PAMA) بالرغم من الفقر الذي تعيشه.

II.3. المساعدات الإنمائية والاستراتيجيات الدولية والإقليمية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا

تشير كل التقديرات الإحصائية لمختلف الإقتصاديين بأنه على دول (PAMA) أن تحقق معدل نمو 7 في المائة حتى تتمكن من تحقيق التنمية والوصول إلى الأهداف الإنمائية وهذا ما لم يتم التوصل إليه إلى غاية الآن وأصبح الأمر أكثر صعوبة بعد الأزمة المالية 2008.

II.3.1. المساعدات والنمو في الدول الإفريقية الأكثر فقرا

إن الهدف الأساسي الذي ظهرت من أجله المساعدات الإنمائية هو تعزيز النمو من أجل رفع الاستثمار وتنشيط الدورة الإقتصادية بشكل مطرد يقود في النهاية إلى التخلص نهائيا من الاعتماد على هذه الأخيرة وهذا ما لم يحصل في (PAMA).

يبين الجدول التالي الاختلاف الكبير الذي حدث في تطور الناتج الإجمالي في الفترة الممتدة من العام 1985 إلى العام 1994 لمناطق مختلفة من العالم النامي كانت فيها (PAMA) أكبر خاسر من العولمة التي كانت لصالح مناطق أخرى كانت تعاني نفس الظروف الإقتصادية أو أشد.

جدول رقم (07): معدل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي حسب المناطق (%)

السنة	أمريكا اللاتينية	جنوب وشرق آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء متضمنة (PAMA)
1985	3.60	3.6	1.9
1986	4.2	6.2	2.6
1987	3.0	6.9	0.6
1988	0.7	8.5	2.9
1989	1.1	6.1	1.6
1990	1.1-	6.4	1.2
1991	2.8	5.3	0.4
1992	2.1	5.2	0.3
1993	3.3	5.4	1.8
1994	2.8	6.3	2.3

المصدر: ميشال ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، القاهرة، ط2009، ص806.

تلقت كلاً من دول جنوب شرق آسيا والدول الإفريقية المساعدات الخارجية في فترات متزامنة، وبالرغم من أن دول (PAMA) لطالما كان معدل النمو بها أعلى من تلك الدول في الفترة التي سبقت أزمة الثمانينات، فإنها لم تستطع الخروج من أزمتها التي استمرت طويلاً، فكان معدل النمو يتناسب عكسياً مع تدفق المساعدات الخارجية في أغلب البلدان في حين نجد أن دول جنوب شرق آسيا استطاعت الخروج من ركودها وهي الآن أقل اعتماداً على المساعدات الإنمائية وتسير نحو الاستغناء عنها نهائياً أي أنها حققت الهدف من المساعدات الإنمائية وهو تعزيز النمو المستدام.

الجدول رقم (08): المساعدات الإنمائية ومعدل النمو في (PAMA) للفترة (1970-2005)

اسم البلد	المساعدة (PIB) (%)	معدل النمو	اسم البلد	المساعدة (PIB) (%)	معدل النمو
انغولا	6,06	0,01	مدغشقر	9.16	1.45-
بنين	9,66	0,35	موريتانيا	22.90	0.65
بوركينافاسو	12,47	1,06	النيجر	13.22	1.53-
بورندي	17.36	0.32	رواندا	18.33	1.08
ج- إفريقيا الوسطى	12.07	1.10-	سان تومي وبرينسيبي	71.99	0.34
تشاد	11.81	0.75	السينغال	11.02	3.06
جزر القمر	24.98	0.24-	ناميبيا	3.68	0.05
ج. الكونغو الديمقراطية	7.81	3.66-	موزامبيق	30.69	2.08
غينيا الاستوائية	21.47	10.55	مالاوي	19.05	0.74
إريتريا	27.56	2.15	مالي	16.18	0.85
إثيوبيا	12.46	0.64	سيراليون	14.31	1.46-
غامبيا	20.25	0.65	الصومال	37.39	0.01
غينيا	10.3	0.95	السودان	4.91	1.69
غينيا بيساو	40.75	0.43-	توغو	9.73	0.42-
لوسوتو	10.89	3.94	أوغندا	9.06	1.94
ليبيريا	12.98	2.93-	زامبيا	15.03	1.30-
(PAMA)	14.6	0.8			

Source : Amewoa Agbessi Komla , L'aide au developpement aide-t-elle le developpement, These de doctorat es sciences economiques, Universite de Limoges, 2008, p114.8

من خلال الجدول نلاحظ أنّ نسب النمو في دول (PAMA) تتناسب في معظم الدول عكسيا مع قيمة المساعدات الإنمائية المقدمة، فهناك دول تلقت مبالغ كبيرة من المساعدات لكنها حققت معدل نموسلبي مثل: زامبيا، ليبيريا، النيجر، مدغشقر. إذن فشلت المساعدات الإنمائية في إخراج (PAMA) من مصيدة الفقر وحلقته المفرغة وبالتالي عدم تحقيق نمو مستمر يفضي فيما بعد إلى تنمية اقتصادية وبشرية مستدامة.

II.3.2. البنك الدولي وإستراتيجية تخفيض الفقر

طبقت أوراق إستراتيجية تخفيض الفقر Document Stratégique de Réduction de la Pauvreté (DSRP) 29 دولة إفريقية، ما بين مرحلة الإعداد والتطبيق، كانت أولها تنزانيا والتي بدأت مرحلة الإعداد في أبريل العام 2000، وكانت آخرها موزمبيق، وبوركينا فاسو في مارس 2004 م.

الجدول رقم (09): مرتكزات إستراتيجية تخفيض الفقر في كل من بوكينا فاسو وزامبيا

المحاور الأساسية في إستراتيجية تخفيض الفقر	تشخيص الفقر وعدم المساواة	معامل جيني	النتائج الفردي	البلد
الحصول على التعليم بشكل عاد	عدم المساواة الإقليمية وعدم المساواة بين الجنسين	55.1	210	بوركينا فاسو
محور الخدمات الأساسية شبكات الأمان حقوق ملكية الأرض، الأيدز.	زيادة عدم المساواة في الدخل مع عدم المساواة بين الجنسين	52.6	300	زامبيا

Source : Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, François Rouba , Les Nouvelles Strategie Internationales De Lutte Contre La Pauvreté, 2e édition, economica, paris, 2003, p214.

وقد واجهت إستراتيجية تخفيض الفقر في منطقة (PAMA) العديد من الانتقادات نوجزها فيما يلي:

المشكلة في هذه الإستراتيجية هي فهم الآلية التنموية فبالرغم التأكيد على أن الإستراتيجية تعد ذاتية الصياغة، تضعها كل دولة وفقا لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ووفقا لرؤية فقرائها لأسباب فقرهم، والطرق المثلى لمواجهته، والقضاء عليه. إلا أنّ اشتراط موافقة المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي) على الإستراتيجية قبل تنفيذها يثير الشكوك حول دور هذه المؤسسات، ومدى تدخلها في عملية صياغة، وتنفيذ الإستراتيجية.

- من ناحية ثانية أثبتت العديد من الدراسات إغفال أغلب الإستراتيجيات التي تقدمت بها الدول للعديد من القضايا التي تعد هامة لتحقيق التنمية المستدامة؛ فقد أغفلت دور المرأة، وإدارة البيئة، وتحليل الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي.

- تحتوي الإستراتيجية في طياتها على تناقضات بين إصلاح السياسات الماكرواقتصادية كتحرير التجارة وتحقيق الاستقرار المالي وسياسات الحد من الفقر التي تتطلب زيادة الإنفاق الاجتماعي من تعليم وصحة...

- إهمال دور المجتمع المدني الإفريقي الذي يعتبر الوسيط بين الفقراء وأصحاب القرار؛

- عدم وضوح دور الدولة في هذه الورقات يجعلها غير مؤهلة لتنفيذ الإستراتيجية على أرض الواقع؛

قصورها عن معالجة مشكلة انعدام الحكم الراشد وضعف الخدمة العمومية وانتشار الفساد وتركيبية الإدارة وضعف المؤسسات في (PAMA).

II.3.3. مبادرة تخفيف الديون

استفادت 28 دولة من مبادرة (PPTE: Initiative pays pauvres très endettés) ضمن (PAMA) باعتبار أنّ جميع هذه الدول مثقلة بالديون ولا يمكنها تسديد أقساط ديونها.

أ. التقدم المحرز

في العام 2009 كانت قد وصلت 18 دولة من دول (PAMA) إلى نقطة الإنجاز، حيث وصلت كل من بورندي وجمهورية إفريقيا الوسطى إلى نقطة الانجاز في حين وصلت كل من الطوغو إلى نقطة اتخاذ

القرار، في حين بقيت أربع دول في مرحلة الإنتظار وهي كل من جزر القمر، إريتريا، الصومال، السودان.

ب. التخفيف الكاذب للديون

- نسبة الدين بالنسبة للصادرات

الغرض من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون هو إرجاع نسبة القيمة الصافية الحالية للدين من الصادرات إلى ما دون 150 في المائة لكن بيانات الجدول رقم (10) تبين العكس.

الجدول رقم (10): نسبة القيمة الصافية للدين من الصادرات

البلدان	سنة الإتمام	النسبة المتوقعة عند نقطة القرار	النسبة المحققة عند نقطة الإتمام
بوركينافاسو	2002	185,5	207,5
أثيوبيا	2004	173,5	218,4
النيجر	2004	184,8	208,7
رواندا	2005	193,2	326,5
مالاوي	2006	169,0	229,1
ساوتومي وبرينسيبي	2007	139,7	298,7

المصدر: الشبكة العالمية من أجل إلغاء ديون العالم الثالث (CADTM)، متاح على الموقع الإلكتروني: (تاريخ

الاطلاع: 2011/02/15) <http://www.cadtm.org/Afrique-subsaaharienne?lang=fr>

إذن من خلال بيانات الجدول لا توجد أي دولة من هذه الدول حققت الهدف المرجو من المبادرة فيما يخص إرجاع نسبة الدين إلى الصادرات إلى 150 في المائة أي الخروج من فئة الدول المثقلة بالديون.

- إضافة مبادرة (PPTE) إلى المساعدات الإنمائية

على هذا مستوى الإضافة التي تضيفها عملية تخفيف الدين هناك تفاوت بين البلدان وهذا راجع دائما إلى المحركات السياسية، والجدول رقم يمثل (11) يمثل المبالغ المحررة من قبل مبادرة (PPTE) مقارنة بنسبة (APD).

الجدول رقم (11): المبالغ المحررة من قبل مبادرة (PPTE) مقارنة بنسبة (APD)

البلد	الإلغاء السنوي لمتوسط خدمة الدين للسنوات الأولى (مليون دولار أمريكي)	المبلغ السنوي (APD) 1991	المبلغ السنوي (APD) 1996	المبلغ السنوي (APD) 1999	نسبة تخفيض الدين مقارنة ب (APD) (%)
بنين	20	266	288	211	9.5
بوركينافاسو	47	420	415	398	11.7
الكاميرون	80	517	411	434	18.4
أثيوبيا	97	1095	817	633	15.2
غامبيا	10	101	37	33	30.3
غينيا	40	379	299	238	16.8
غينيا - بيساو	40	115	178	52	76
مدغشقر	62	456	357	358	17.3
مالاوي	50	523	492	446	11.2
مالي	44	452	491	354	12.4
موريتانيا	36	218	272	219	16.4
موزامبيق	92	1069	931	675	31.9
النيجر	40	373	254	187	21.4
رواندا	40	361	467	373	10.7
ساوتومي وبرينسيبي	10	51	47	28	35.7
السنيغال	43	635	579	534	8
سيراليون	48	104	184	74	64.2
تانزانيا	150	1080	877	990	15.2
تشاد	13	264	296	188	6.9
أوغندا	87	665	676	590	14.7
زامبيا	260	883	610	623	41.7

Source : Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, François Rouba , op.cit, p288.

- نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة (PPTE) للإنفاق الاجتماعي في الدول الإفريقية الأكثر فقرا إن تدفقات خدمة الديون التي يفترض أنها حُررت لاستخدامها في أغراض الإنفاق الاجتماعي في إطار مبادرة (PPTE) هي تدفقات أقل كثيرا من مبالغ رصيد الديون التي يُبلغ عنها باعتبارها مساعدة إنمائية في إلغاء الديون، وهذا يؤدي إلى تقديرات مبالغ فيها للمساعدة المقدمة . وعليه فإن عمليات تخفيف عبء الديون، رغم تخفيفها الأعباء المالية المقبلة لخدمة الديون، لم تؤمن إلا مقداراً محدوداً من الموارد الجديدة التي يمكن استخدامها فوراً لأغراض الاستثمار أو الإنفاق الاجتماعي .

الجدول رقم (12): نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة (PPTE) للإنفاق الاجتماعي

التخفيض المتوسط السنوي نسبة مئوية من النفقات الاجتماعية (%)	التخفيض السنوي لمتوسط عبء الدين خلال السنوات الأولى	النفقات الاجتماعية				
		2002	2001	2000	1999	
12.4	20	----	161	110	115	بنين
32.5	47	207	143	121	141	بوركينافاسو
13.9	97	1007	694	534	268	و اثيوبيا
43.5	10	23	23	22	24	غامبيا
58.8	40	72	68	73	85	غينيا
48.2	40	92	82	89	70	غينيا بيساو
27.00	62	298	230	188	156	مدغشقر
24.4	50	226	205	167	209	مالاوي
35.8	44	136	123	105	103	مالي
42.9	36	117	84	95	85	موريتانيا
26.8	92	336	343	312	259	موزامبيق
42.1	40	122	95	88	104	النيجر
44.4	40	96	90	73	75	رواندا
111.1	10	10	9	8	8	ساوتومي
14.5	43	---	293	226	254	السنغال
190.0	48	46	25	15	15	سيراليون
24.1	150	837	622	352	289	تانزانيا
5.6	13	298	231	186	190	تشاد
19.9	87	569	438	401	306	أوغندا
126.8	260	231	205	149	166	زامبيا

Source : Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, François Rouba , op.cit, p291.

- نسبة المبالغ المحررة في إطار مبادرة (PPTE) إلى الإيرادات الحكومية

على هذا المستوى نجد أن هناك تفاوتاً واضحاً بين البلدان فبالرغم من أن إيرادات الحكومات الإفريقية كانت بالأساس منخفضة إضافة إلى ذلك نجد أن نسبة تخفيف الديون لم تمثل إلا نسبة ضئيلة من هذه الإيرادات في بلدان مثل (بنين، الكامبيرون، تشاد، بوكينا فاسو..) في حين فاقت النسبة 100 في المائة في غينيا بيساو مثلاً.

الجدول رقم (13): نسبة المبالغ المحررة في اطار مبادرة (PPTE) مقارنة بالإيرادات الحكومية

البلد	الإلغاء السنوي لمتوسط خدمة الدين لسنوات الأولى (مليون دولار أمريكي)	الإيرادات العمومية لسنة 2001	نسبة تخفيض الدين مقارنة بالإيرادات
بنين	20	380	5.3
بوركينافاسو	47	314	14.8
اثيوبيا	97	1235	7.8
غامبيا	10	65	15.4
غينيا	40	356	11.2
غينيا -بيساو	40	36	109.3
مدغشقر	62	536	11.6
مالاوي	50	322	15.5
مالي	44	431	10.2
موريطانيا	36	210	17.1
موزامبيق	92	428	21.5
النيجر	40	182	21.9
رواندا	40	189	21.1
ساوتومي وبريسنبي	10	11	93.6
السنغال	43	822	5.2
سيراليون	48	101	47.2
تanzania	150	1128	13.3
تشاد	13	123	10.6
أوغندا	87	600	14.5
زامبيا	260	680	38.2

Source : Jean-Pierre Cling, Mireille Raza findrakoto, François Rouba , op.cit ,p291.

إذن من خلال البيانات السابقة لا يمكننا أن نحكم على مبادرة (PPTE) بالفشل التام، لكن بالقصور في حل مشكلة ديون بلدان (PAMA) التي تمثل أصغر ديون البلدان النامية والتي تشكل أكبر العقبات بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة بها .

II.4. المساعدات الإنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية في الدول الإفريقية الأكثر فقرا

رغم تركيز المجتمع الدولي في مؤتمر الألفية الذي انبثقت عنه الأهداف الإنمائية على (PAMA) لأجل التعجيل بتحقيقها غير أن البلدان المعنية بالدراسة لا تزال بعيدة عن الركب العالمي وبالنسبة لجميع الأهداف.

II.4.1. الهدف الأول خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف

مع انتعاش النمو في (PAMA)، تقلصت نسبة الأفارقة الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم من 58 في المائة في عام 1990 إلى 51 في المائة في 2005 ، لكن الأعداد المطلقة للفقراء ارتفعت من 296 مليوناً إلى 388 مليوناً باستثناء عدد قليل من البلدان مثل: اثيوبيا، والتي سجلت بعض التحسن، فإن باقي (PAMA) لن تصل إلى الهدف المرجو ولا تزال نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم تفوق 50 في المائة²¹.

II.4.2. تحقيق التعليم الابتدائي للجميع

زادت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في جميع (PAMA) ، وهذا هو الهدف الوحيد الذي أمكن لبعض البلدان تحقيقه فقد بلغت النسبة في كل من بنين، بورندي، مدغشقر، رواندا، أوغندا، زامبيا إلى 90 في المائة²²، في حين يبقى هناك تعثر في باقي الدول.

II.3.4. المساواة بين الجنسين

ويشمل ثلاث مجالات رئيسية تتمثل في التعليم، السياسة، الإقتصاد؛ فبالنسبة للتعليم تم تحقيق هذا الهدف في طور الابتدائي فيما يبقى النقص في باقي الأطوار الأخرى التي يبقى فيها التفاوت خطيرا، في حين تبقى مشاركة المرأة في الإقتصاد والسياسة منخفضة جدا ولن تصل هذه الدول إلى الهدف إطلاقا إذا ما استمر المسار بهذا البطء.

II.4.4. أهداف الصحة

- بالنسبة لتخفيض الوفيات دون سن الخامسة، لا يزال الاليز والملايا من بين العوامل التي تعرقل التقدم نحو تحقيق الهدف في حين أنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في التفاوت بين الجنسين والفقر وتدهور مؤشرات البيئة، فإن (PAMA) لن تحقق الهدف وتبقى نصف الوفيات تحدث لدى الأطفال الأقل من خمس سنوات.

- بالنسبة لتحسين صحة الأم فإن هذه المسألة لا تلقى إهتماما بالغا في (PAMA)، بسبب الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والتهميش الذي تعاني منه هذه الدول، لذا تبقى نسبة وفيات الأمهات عند الولادة مرتفعة ولا يوجد أي تقدم واضح نحو تحقيق هذا الهدف ونحن في العام 2012.

- بالنسبة لمكافحة فيروس الاليز والملايا والسل وغيرها من الأمراض، نجد أنه من غير المحتمل وقف انتشار مرض الاليز والسل والملايا في (PAMA) مع مطلع العام 2015، فالاليز أصبح السبب الرئيسي للوفيات المبكرة وبالنسبة لمرض السل يعززه ظهور سلالات مقاومة للأدوية الطبية، أما الملايا فهناك تحسن لكن تكاليف الحصول على الناموسيات تبقى غير محتملة لدى الكثير من الفقراء.

خاتمة

منذ عقود كانت فيها الدول الإفريقية الأكثر فقرا أكبر متلقي للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف، بقيت هي الدول الوحيدة التي لم تظهر عليها علامات التقدم، رغم الرفاه العالمي التي استفادت منه جميع مناطق العالم ولو بنسب متفاوتة في زمن العولمة، ليصبح الوضع في هذه الفئة من الدول النامية ينذر بالخطر بالرغم تحرك المجتمع الدولي من أجل إقامة شراكة عالمية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بزيادة تدفقات المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية وتحسين فعاليتها.

خلصنا من خلال تتبع تدفق المساعدات الإنمائية إلى الدول الإفريقية الأكثر فقرا إلى فشل هذه المساعدات ضمن مختلف المبادرات والبرامج التي إستفادت منها هذه الدول والتي من أهمها برامج عمل الأمم المتحدة ومبادرة تخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون والمساعدات من أجل التجارة وربط تقديم المساعدات بتطبيق حكومات الدول المثقلة لأوراق استراتيجية تخفيض الفقر، كل هذه الجهود والمبادرات لم تنجح في جعل المساعدات الإنمائية تحقق التنمية المستدامة وتقضي على الفقر في الدول الإفريقية الأكثر فقرا.

وقد تم التوصل في هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج ندرجها في النقاط التالية:

✓ لطالما كانت الدول الإفريقية الأكثر فقرا أو الأقل نموا أكبر متلقي للمساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية بمختلف أشكالها الرسمية وغير الرسمية، الثنائية ومتعددة الأطراف وعلى مر عقود، تزامنا مع تلقي دول أخرى كانت أسوأ منها حالا، لكنها حققت الهدف من المساعدات وأصبحت أكثر دول العالم سخاء في تقديم المساعدات.

✓ إن المساعدات الإنمائية في البلدان الإفريقية الأكثر فقرا في العالم لا تحقق بصفة عامة الأهداف المرجوة منها، كما لا تؤدي الدور المطلوب، إذ تواجه هذه البلدان عدم الاستخدام الكفء لها في ظل ضعف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية وتميزها بسياسات وحوكمة ضعيفة جدا، خاصة بالنسبة للبلدان التي خرجت من أوضاع النزاع في إفريقيا، والتي تكون بحاجة لإعادة إنشاء البنية الأساسية وتوفير الاحتياجات الإنسانية والإجتماعية.

✓ فشلت المساعدات الإنمائية في تحقيق معدلات نمو مطردة بالنسبة لمعظم اقتصاديات الدول الإفريقية الأكثر فقرا في العالم، حيث لم تصل إلى معدل 7% الذي أجمع جميع الخبراء على وجوب تحقيق من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية.

✓ فشلت المساعدات الإنمائية في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية في هذه الدول حيث أن هذه الأخيرة هي لم تصل حتى إلى منتصف الطريق ونحن لا يفصلنا عن العام 2015 أقل من خمس سنوات، وجميع التقديرات تؤكد بأن لن تصل أي دولة من هذه الدول إلى أي هدف في الفترة المحددة.

✓ مازالت هناك شكوك حول مدى المساهمة الفعلية للاستراتيجيات الدولية الحالية التي نادت بها مؤسستي بروتين وودز من خلال مبادرتي تخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لإلغاء الديون التي أصبحت متضمنة كنوع من المساعدات، بحيث ثبت أنه لا تشكل إضافة إذا ما بقيت كنوع من المساعدات الإنمائية الرسمية، وإن كان الحكم على نجاح أو فشل هذه الاستراتيجيات في الدول الأكثر فقرا في العالم مازال غير واضح.

✓ مازالت فعالية المساعدات الإنمائية المتدفقة إلى الدول الإفريقية الأكثر فقرا تعاني من المشاكل التقليدية من عدم كفاية وعدم التنبؤ والاستقرار والمشروطة المفرطة خاصة السياسية التجزؤ واعتماد مبدأ الانتقائية.

✓ تجاهلت الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف، الحاجات الإنمائية الأساسية للدول الإفريقية الأكثر فقرا.

في حين أن الدفعة القوية الرامية إلى حث حلقة إيجابية قوامها إرتفاع معدلات الإدخار إنّ نوعية كل من المساعدات التي يقدمها المانحون والسياسات التي ينتهجها المتلقون إنّما هي عوامل أساسية لفشل أو نجاح هدف هذه المساعدات في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الإفريقية الأكثر فقرا ومنه و على ضوء نتائج الدراسة نقدّم التوصيات التالية:

أولاً: بالنسبة إلى الدول المانحة

- الزيادة السريعة في حجم المساعدات الإنمائية لأنها الوسيلة الوحيدة لبلوغ الأهداف الإنمائية بالنسبة للدول الأكثر فقرا في العالم خاصة الدول الإفريقية منها.
- تعزيز مبدأ ملكية استراتيجيات التنمية للدول المتلقية للمساعدة عن طريق إفساح المجال للحكومات بوضع الخطط التنموية حسب الحاجات والأولويات، بمشاركة جميع الفاعلين في العملية التنموية من قطاع خاص ومؤسسات المجتمع المدني والفقراء في حد ذاتهم.
- فك قيود منح المساعدات من أجل منح قدر أكبر من الخيارات لحكومات الدول المتلقية.
- ينبغي أن تكون المساعدات الممنوحة لمعظم الدول الفقيرة – ولاسيما المثقلة بالديونية أو الأكثر فقرا – على شكل هبات.
- تؤدي تجزئة جهود تقديم المساعدات إلى زيادة تكاليف المعاملات وزيادة مخاطر الإنفاق غير الخاضع للرقابة لذا يجب التنسيق بين المانحين بحيث يخفف من الأعباء الإدارية على الحكومات في الدول الفقيرة وتخفيض التكاليف البيروقراطية.
- زيادة تنبؤية المساعدات واستقرار تدفقاتها لدول المنطقة وذلك من أجل استخدام مستدام للمساعدات وعدم تقطع المشاريع التنموية أو توقفها.
- التقليل من المشروطة الخاصة بجودة المؤسسات بالنسبة للدول الأكثر فقرا الهشة التي تعاني من ضعف المؤسسات بل يجب وضع المساعدات الإنمائية من أجل خلق مؤسسات جيدة وقوية في هذه الدول.
- لا يرجح أن تكون المساعدات الإنمائية الرسمية فعالة في الحد من الفقر إلى ما بعد العام 2015 بشكل مستدام، لذا يجب التفكير فيما بعد العام 2015 وذلك بزيادة المساعدات التي تعزز النمو كشرط أساسي للتنمية أي الموجهة للهياكل الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية خاصة القطاع الزراعي بالموازاة مع المساعدات الاجتماعية.
- مساعدة هذه الدول في تعبئة موارد إضافية من أجل التصدي لمشكلة تغير المناخ التي باتت تهدد دول المنطقة وباستمرار.
- ضرورة إتاحة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية الخاصة بالأمراض المنتشرة في دول المنطقة خاصة منها الإيدز والملاريا والسل.
- تشجيع نقل التكنولوجيا ونقلها عن طريق المساعدة الفنية التي تعتمد على نقل التكنولوجيات المتطورة والنظيفة وليس فيما يخص التجهيزات والتدريب فقط.

- ضرورة التنسيق بين جميع الجهات المانحة ثنائية كانت أو متعددة الأطراف داخل أو خارج لجنة مساعدات التنمية من أجل وضع ملامح المساعدات للدول الأكثر فقرا في العالم والإفريقية خاصة.
- الفصل بين المساعدات الإنمائية الرسمية و تخفيف الديون حيث يجب أن يكون تخفيف الديون إضافة خارج إطار المساعدات.

ثانيا: بالنسبة للدول المتلقية

- يجب على الحكومات المحلية ، وهي الأقرب إلى الفقراء و الأدرى بمشاكلهم ،أن تكون المحرك الرئيس في توسيع الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية .
- محاربة الفساد عن طريق خلق مؤسسات قوية ، وديمقراطية تعطي الناس حق المشاركة في القرار .
- دمج سياسات مكافحة الفقر ضمن أولويات سياسات الدولة، خصوصا لصالح الفئات الأكثر فقرا بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني وزيادة شريحة هذه الأخيرة.
- إعطاء المرأة دور أساسي في التعليم و الإقتصاد والسياسة .
- وعي المواطنين كافة تعد مسألة جوهرية لضمان محاسبة المؤسسات العامة وصانعي القرار فيما يرتبط بالإستخدام الرشيد والكفاء للمساعدات الإنمائية بما يخدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

الهوامش والمراجع

- ¹ فتوح هيكمل حسن الحفني، الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية، مجلة سلسلة دراسات إقتصادية مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2001، ص 12 .
- ² نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج، 2007، ص 254 .
- ³ المرجع نفسه، ص 209-208.
- ⁴ صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، (إفريقيا تبدا تقدما)، المجلد 43، العدد 4، الأهرام، مصر، ديسمبر 2006، ص 15.
- ⁵ الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، (الاتجاهات الإقتصادية وآثارها المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية)، العدد 4، 04 جانفي 2007، نيويورك ص 25.
- ⁶ منظمة الأغذية والزراعة، المساعدات الغذائية في سياق الأسواق الدولية والمحلية وجولة الدوحة، (مذكرات فنية عن السياسات التجارية)، روما، ص 3، متاح على الموقع الإلكتروني (تاريخ الإطلاع: 2010/07/25) <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/j5072a/j5072a00.pdf>
- ⁷ منظمة الأغذية والزراعة، (حالة الأغذية والزراعة، هل تحقق المساعدات الغذائية الأمن الغذائي)، روما، 2006، ص 11. متاح على الموقع الإلكتروني (تاريخ الإطلاع: 2010/07/25) <http://www.fao.org/docrep/009/a0800a/a0800a00.HTM>
- ⁸ أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الإقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة في الدول النامية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006، ص 53.
- ⁹ فتوح هيكمل حسن الحفني، مرجع سابق، ص 8 .
- ¹⁰ فرج عبد الفتاح فرج، الإقتصاد الإفريقي، (قضايا التكامل والتنمية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 206.
- ¹¹ محمد سحنون، تمويل التنمية الإقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1983 - 1984، ص 136.
- ¹² ليلي مصطفى البرادعي، الإتجاهات الحديثة في إدارة المعونات التنمية الرسمية مع بداية الألفية الجديدة، أوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، 27 مارس 2007، ص 13.
- ¹³ United Nations, economic and social affairs, world economic and social survey 2010, retooling global development, New York, may 2010, pxiii, (date read :28/07/2010), (site d'internet: http://www.ein.rg/esa/piliug/wess*wess 2010 files*wess2010,pdj
- ¹⁴ خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، ط1، 2002، ص 198.
- ¹⁵ Michel Verniers , nor-sud , Renouveler la cooperation .economica ,Paris ,1995, p30.
- ¹⁶ FMI , finance and development, managing aid surprises countries, cannot make full use of aid when it is unpredictable, September 2008,p34.
- ¹⁷ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 51.
- ¹⁸ Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, le développement économiques ,en Afrique,(doublement de l'aide :assurer la grand poussée),Genève,2006,p15.
- ¹⁹ الأمم المتحدة، فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية، تقرير 2009، نيويورك، 2009، ص ي.
- ²⁰ البنك الدولي، مجموعة بحوث اقتصاديات التنمية، (الآثار الناتجة عن تجزئة جهود الجهات المانحة على نوعية الجهاز البيروقراطي في البلدان المتلقية للمعونة)، نوفمبر 2006.
- ²¹ Banque africaine de développement, Indicateurs sur le genre, la pauvreté et l'environnement , sur les pays africains, Tunisie,2010,p23.
- ²² Edem .

قائمة المراجع:**المراجع باللغة العربية:****الكتب:**

- 1- أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية والقضاء نهائيا على البطالة في الدول النامية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006.
- 2- خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية و الإفريقية، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، ط1، 2002.
- 3- فتوح هيكمل حسن الحفني، الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية، مجلة سلسلة دراسات اقتصادية مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الكويت، 2001.
- 4- فرج عبد الفتاح فرج، الإقتصاد الافريقي، (قضايا التكامل والتنمية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- 5- نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج، 2007.
- 6- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

التقارير:

- 7- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، (الاتجاهات الاقتصادية وآثارها المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية)، العدد 4، نيويورك، 2007.
- 8- الأمم المتحدة، فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية، نيويورك، 2009.
- 9- البنك الدولي، مجموعة بحوث اقتصاديات التنمية، (الآثار الناتجة عن تجزئة جهود الجهات المانحة على نوعية الجهاز البيروقراطي في البلدان المتلقية للمعونة)، نوفمبر 2006.
- 10- منظمة الأغذية والزراعة، (حالة الاغذية والزراعة، هل تحقق المساعدات الغذائية الامن الغذائي)، روما، 2006.

الرسائل والأطروحات:

- 11- محمد سحنون، تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1983 – 1984.

الملتقيات:

- 12- ليلي مصطفى البرادعي، الاتجاهات الحديثة في إدارة المعونات التنمية الرسمية مع بداية الألفية الجديدة، اوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، 27 مارس 2007.

المجلات:

- 13- صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، (افريقيا تبدأ تقدمها)، المجلد 43، العدد 4، الأهرام، مصر، ديسمبر 2006.

المراجع باللغة الفرنسية:**Les ouvrages :**

- 14- Michel Verniers , nor-sud , Renouveler la cooperation ,economica, Paris ,1995.

Les rapports :

- 15- Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, le développement économiques , en Afrique,(doublement de l'aide :assurer la grand poussée), Genève,2006.
- 16- Banque africaine de développement, Indicateurs sur le genre, la pauvreté et l'environnement , sur les pays africains, Tunisie,2010.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية:**Reports**

- 17- FMI , finance and development, managing aid surprises countries, cannot make full use of aid when it is unpredictable, September 2008.
- 18- United Nations, economic and social affairs, world economic and social survey 2010, retooling York, may 2010.